Editor-in-Chief
Fakhri Karim

AlMada

20 صفحة
500 دينـار

http://www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net

General Political daily

18 July. 2012

أحاديث شتوية

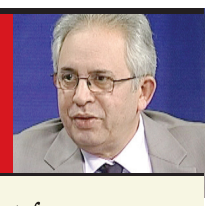

■ احمد المهنا

أشباح الدكتاتور

الدستور العراقي، بالإجمال، يعتمد أفضل شكل من أشكال الحكم التي توصلت اليها البشرية، وهو النظام الديمقراطي. ولكن الحكم الممارس في الواقع يستعيد أشباح أقدم وأسوأ نموذج حكم عرفته البشرية، وهو "سلطة الفرد". وليس أدل على قوة حضور "أشباح سلطة الفرد"، أو أطياف الدكتاتور، من المخاوف الكامنة وراء محاولات تحديد مدة حكم رئيس الـوزراء بولايتين، بـدلا من أن تكون مفتوحة كما جعلها الدستور.

فأين تكمن أسباب هذه المفارقة المأساوية؟ أي "الديمقراطية النظرية" في الدستور، وشبه "السلطة الفردية" في الممارسة؟ لا يوجد سبب بعينه يمكن أن يفسر وحده ظاهرة سياسية أو اجتماعية ما. ان السبب الواحد، مثل الحاكم الواحد، كاذب لا محالة. فغالبا ما تكون هناك اسباب كثيرة، تتضافر مع بعضها البعض، وتؤدي مجتمعة الى قيام هذه الظاهرة او تلك. ومن المؤكد ان بعض هذه الأسباب أهم من بعضها الآخر.

لكن رغم ذلك فان هناك جانبا معينا يستحق التركيز عليه، أكثر من غيره، في المناقشة حول الدكتاتورية والديمقراطية، وهو الفرد والقانون. أو سلطة الفرد وسلطة القانون. وهذه أقدم مناقشة عرفتها البشرية منذ قطعت خطوتها الأولى على طريق تكوين الحكومة والمجتمع. وكان ذلك في اليونان قبل أكثر من ٢٥٠٠ سنة. ولم تفقد تلك المناقشة صلاحيتها في كل بقعة من الأرض لم تقم عليها سلطة القانون. واينما وليت وجهك اليوم في البلاد العربية والاسلامية فانك ستفتقد، بهذه الدرجة أو تلك، وجود سلطة قانون مستقرة وراسخة.

وخلاصة تلك المناقشة القديمة- الجديدة هي أن سلطة الفرد المطلقة، الحرة من أي نوع من أنـواع المحاسبة، تـؤدي الى افساد الحاكم ولو كان أفضل الرجال. ومن ثم افساد المجتمع نفسه، لأن الرجاء من الجسم ينقطع اذا فسد الرأس. وان البديل المنيع على مثل هذا الفساد الشامل هو نمط من الحكم وصف بأنه يحمل أجمل الأسماء، وهو: "المساواة أمام القانون". أي أن الذي يحكم فيه هو القانون، وأن الفرد، رئيسا أو مرؤوسا، يتبع القانون، ويخضع لمحاسبته. وان الفضيلة والرذيلة، والأخـلاق بالجملة، هي ما يقرره القانون. فأنت فاضل لأنك تسير حسب القانون، ورذيل عليك دفع ثمن رذيلتك باحدى العقوبات المقررة اذا خالفت القانون.

وبعد تلك المناقشة المجيدة والهائلة، التي كان أبرز فرسانها سقراط وافلاطون وارسطو، سارت البشرية في اتجاهات مخالفة شتى، الى أن كتب الله الرشاد لبعض منها، أو لأكثرها، فعادت في الأزمنة الحديثة الى سيرتها الأولى، بل وتفوقت عليها، من خـلال اعتماد سلطة القـانون، بطريقة لا رجعة فيها، وذلك في نسخة العصر الحالي، المعروفة بالديمقراطية الليبرالية.

ولاشك في أن أهم ما في هذه النسخة هو تحويلها الحكم الذي "يحمل أجمل الأسماء"، حكم "المساواة أمام القانون"، الى حقيقة واقعة، قوية وراسخة. وقد دلت تجارب كثيرة، أبرزها رفض المالكي، بل وحتى مَنْ دونه في المرتبة الوظيفية كوزير أو محافظ، للإستجواب أمام البرلمان، وذلك امتثالا للقانون، على أن الفرد الحاكم مازال يتمتع عندنا بسلطة اعلى من سلطة القانون.

وهـذا هـو جـوهر المفارقة المأسـاوية في نظامنا السياسي الديمقراطي نظريا والفردي عمليا. ولا سبيل الى انهاء هذه المفارقة إلا باخضاع السياسة للقانون، أو نقل السلطة من الفرد الى القانون. ودون ذلك فان اشباح الدكتاتور باقية.

كاريكاتير

بسـام فـرج

صباح المدى

■ الفـنـان **نـوري الـراوي** ستقتني دائرة الفنون التشكيلية أرشيفه التراثي وبعض الأعمال لضمها إلى المتحف، وقال جمال العتابي مدير دائـرة الفنون التشكيلية: انه حصلت موافقة وزير الثقافة الدكتور سعدون الدليمي على اقتناء الأعمال الفنية والأرشيف التراثي للفنان الرائد نوري الراوي وتشكلت لجنة لهذا الغرض وتفاوضت معه وعائلته وتم الاتفاق النهائي على تسلم الدائرة لهذه المقتنيات وضمها للمتحف.

■ المخرج **فارس طعمة التميمي** أكد أن الأوضـاع المضطربة في سوريا دفعت الفنانين العراقيين المقيمين هناك منذ عدة سنوات للعودة إلى بغداد وانجـاز أعمال درامية غزيرة ستعرض في شهر رمضان هذا العام. وأضاف التميمي: أن الظروف الأمنية في سوريا دفعت ايضا بمخرجين سوريين لانجـاز أعمالهم هنا في بغداد، وتابع: نأمل أن تسهم الأوضاع المستقرة في العراق في عودة الدراما العراقية معافاة كسابق عهدها على ان تستعيد مراحلها الذهبية السابقة.

■ الموسيقي **حازم فارس** تلقى دعوة فنية للمشاركة في المهرجان الفرنسي الشهير La Palette du Monde والـذي يُقام هذا الموسم في مدينة ليون الفرنسية وهو مهرجان يجمع كبار مؤلفي الموسيقى والفنانين من مختلف أنحاء العالم، يُقدَّم من خلاله ألـوان العالم من الموسيقى والغناء والرسم والتصميم.كما سيشارك حازم فارس في مهرجان "طيور دجلة" والذي يُقام في العاصمة السويدية – ستوكهولم في على المسرح الجنوبي Södra Teatern بالمدينة المذكورة والذي يُعد من أكبر المسارح في العالم.

العمود الثامن

■ علي حسين
ali.H@almadapaper.net

أعزائي المواطنين: نكتفي بهذا القدر من الأسلحة

إذا كنتم مستعدين لتصديق أكذوبة أن نوابا همهم الأول البحث عن سلفة المئة راتب، والحصول على مصفحة وقطعة ارض على شواطئ دجلة، يستطيعون أن يطعموكم من جوع ويؤمنوكم من خوف، ويهتفون فتهتز الدنيا لتمطر عليكم بالرفاهية والأمان، فهذا يعني إنكم أيها العراقيون تتلذذون بان تعيشوا دور المخدوع الذي لا يستطيع النوم، دون أن يسمع خطب وهلاوس محترفي الدجل السياسي.

لقد مكثتم مع البرلمان ثلاث دورات عجاف كان خلالها جميع أعضائه يتحدثون كل يوم عن الرخاء والتنمية وحق الفقراء والبلاد التي ستشهد ازدهارا على أيديهم الكريمة.. وكلما أكثروا في الخطب والبيانات تصحون انتم على كوارث وكوابيس تطاردكم في كل مكان.

وبعيدا عن نوبات العشق المفاجئة التي تستبد بالسادة النواب فنراهم يحملون الشعب في قلوبهم، مصرين على التضحية بالغالي والرخيص من اجل إسعاده، فان قصة استيراد أسلحة شخصية لأعضاء البرلمان والتي نشرتها المدى أمس، كشفت لنا شيئا في غاية الغرابة والعجب، وهو أن مسؤولينا ينفردون بأشياء يستحيل وجودها في أي مكان في العالم.

كنت وفي هذه الزاوية بالذات قد تابعت المعارك التي خاضها النواب لإقرار قوانين وتشريعات تضمن لهم امتيازات وتقاعد مجز، وأيضا منافع ومشاريع تؤمن لهم ولأحفادهم مستقبلا زاهرا يقضونه في أحياء لندن او على شواطئ بيروت.

الكل يعرف كيف عقد مجلس النواب جلسات طارئة وسريعة صوت فيها بالإجماع على امتيازات شخصية لأعضائه اللاحقين والسابقين فيما عجز المجلس نفسه عن عقد جلسة طارئة يناقش فيها مطالب العراقيين بفتح ملفات الفساد وملاحقة المفسدين بالقانون وبمنتهى الصرامة.

سيقول البعض أنني متشائم واكره كل ما يتعلق بالنظام السياسي، فيما الواقع يقول إنني واحد من ملايين العراقيين ممن يتحسسون الواقع كل يوم ويشاهدون حجم الخراب والفساد الذي يحيط بنا من كل جانب، لكن البرلمان يرى الواقع بعين اخرى فهو مصمم على ان يقدم لنا كل يوم انجازا يسعد الملايين من العراقيين وكان، آخرها القرار الثوري الذي جرت وقائعه بين لجنة الأمن والدفاع البرلمانية ولجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني حول شراء أسلحة لأعضاء مجلس النواب من مناشئ عالمية بمبلغ أربعة ملايين وخمسمائة ألف دولار أي ما يعادل خمسة مليارات دينار.. وقبل أن نضرب كفا بكف يجيبنا النائب محمد الخالدي على شكوكنا وسوء الظن الذي نحمله تجاه السادة أعضاء المجلس فيقول مبتسماً إن "الأسلحة ضرورية لحماية النائب من الأخطار الإرهابية، لاسيما وان البلاد مازالت تشهد حوادث أمنية".

فيا ايها المواطن المتشكك الناكر للجميل الغاضب من السياسيين بسبب وبدون سبب، والرافض لهم على الرغم مما فعلوه من أجلك، لماذا تستكثر على النواب ان يحموا أنفسهم، وأنت الذي تعيش آمنا مطمئنا، الحكومة تتكفل بحراستك ليل نهار، توفر لك أفضل أجهزة كشف المفخخات من مناشئ عالمية، فلا عبوة تنفجر في طريقك، ولا سيارة مفخخة تستطيع ان تغافلك، ولا عصابات تطاردك في الطرقات.. فلماذا لا تريد أن يعم الأمن والأمان بيوت النواب المساكين، الذين يتجولون في الشوارع والقرى والمدن دون حمايات، كاشفين صدورهم للإرهاب، فيما أنت تقتني أفضل أنواع السيارات المصفحة.

للأسف سيواجه البرلمانيون هذه الأخبار بسيل من الاتهامات والخطب والبيانات يضحكون بها علينا، ويقسمون بأغلظ الأيمان أن لا وجود لمشكلة فساد ونهب للمال العام وان الرشوة أصبحت من الماضي والمحسوبية لا مكان لها، وان الحديث عن الفساد من صنع الأعداء، وعلى الجميع أن يحترم التجربة الديمقراطية الجديدة، إلا أن النواب يضحكون على أنفسهم حين يتصورون أن المواطن سيصدقهم، فبياناتهم وخطبهم المتهافتة لا تصل للناس، وعندما تصلهم لا يقتنعون بها، بل ويضحكون في سرهم منها.

لقد توهم الناس ان الدولة العراقية قامت بعد ٢٠٠٣، ولترسيخ منظومة قيم جديدة تحترم المواطن، وتخضع الجميع للقانون، فيما الحقيقة تقول أنها دولة أيقظت قيم الفساد والشطارة والرشوة وسرقة المال العام على نحو ستخجل منه كل الأجيال العراقية التي ستأتي بعدنا.

حملة .. كتاب المدى للجميع

نص علينا ونص عليك

%50

فروع مكتبات المدى :
السعدون / الباب الشرقي / القشلة / المتنبي / اربيل شارع برايتي

Mobille: 0771 303 5555
E-mail:bookshop@almada-group.com